HSP

الأمم المتحدة

HSP/GC/22/2*

UN HABITAT

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

Distr.: General
31 March 2009

Arabic
Original: English

الدورة الثانية والعشرون
نيروبي، ٣٠ آذار/مارس – ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،
بما فيها مسائل التنسيق

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تقرير المديرة التنفيذية

مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها موئل الأمم المتحدة استجابة للقرارات التي اتخذها مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين. وتستكمله تقارير أخرى تتضمن مزيداً من التفاصيل ومعلومات أخرى عن الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها استجابة لقرارات محددة. والمواضيع التي تشملها تلك التقارير هي:

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣، بما فيها مرفق تجربة عمليات توفير رؤوس الأموال القابلة للسداد (HSP/GC/22/2/Add.2)؛

(ب) الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي (HSP/GC/22/2/Add.1)؛

(ج) الحاجة إلى استعراض كفاية وفعالية هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة (HSP/GC/22/2/Add.3)؛

(د) التعاون مع الوكالات والمنظمات ضمن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (HSP/GC/22/2/Add.5)؛

---

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

** HSP/GC.22/1.

010409 K0951248

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

(هـ) مشاريع المبادئ التوجيهية للحصول على الخدمات الأساسية (HSP/GC/22/2/Add.6)؛

(و) خطة عمل لموئل الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين (HSP/GC/22/5/Add.2)؛

(ز) موضوع للدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة، ''تمويل الإسكان الميسور في ظل الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ'' (HSP/GC/22/4).

أولاً – أنشطة موئل الأمم المتحدة استجابة للقرارات التي اتخذها مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين

ألف – القرار ٢١/١: برنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢ – تقر خطة العمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل بأن المواءمة بين برنامج العمل والميزانيات لفترة السنتين وبين مبادئ الخطة وأغراضها يجب أن تتحقق بصورة تدريجية. ومن ثم فقد حددت الأمانة هدفاً وهو تحقيق ٥٠ في المائة من المواءمة في برنامج العمل والميزانية في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، و٧٥ في المائة من المواءمة في برنامج العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ و١٠٠ في المائة من المواءمة في برنامج العمل في الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٣.

٣ – ورغم ما تقدم، فقد سعى موئل الأمم المتحدة إلى مواءمة برنامج عمله وميزانيته الحاليين، قدر الإمكان، مع الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل. وقد شمل ذلك، فيما شمل، ما يلي:

(أ) القيام، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بإعداد إطار استراتيجي منقح وميزانية لبرنامج العمل للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ لزيادة مواءمة أغراض واستراتيجيات وحصيلة ومتطلبات الموارد لبرنامج العمل والميزانية مع الخطة؛

(ب) تقديم تقارير مالية ربع سنوية إلى لجنة الممثلين الدائمين عن تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩؛

(ج) إعداد خطة للمساواة بين الجنسين بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة؛

(د) إعداد إطار استراتيجي ومشروع برنامج عمل وميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ امتثالاً لمتطلبات مجالات التركيز في الخطة.

٤ – وقد تبيّن أن مواءمة برنامج العمل والميزانية مع الخطة هي أصعب من المتوقع. وكانت من الصعوبات التي تمت مواجهتها فجوة بين توقعات الخطة متوسطة الأجل من حيث الرصد والإبلاغ القائمين على أساس تحقيق النتائج والإطار الأقصر أجلاً للامتثال والمساءلة اللذين تتطلبهما اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

٥ - والصعوبات في التوفيق بين نهج الخطة متوسطة الأجل القائم على أساس تحقيق النتائج وبين النهج الموجه نحو النواتج الأقصر أجلاً والذي تتطلبه الأمانة العامة في نيويورك لم يتم بعد التغلب عليها كلياً وتدل على وجود بعض المشاكل الأساسية في هياكل الإبلاغ ذات المسارين. ويجري بحث هذه المشاكل في تقرير المديرة التنفيذية عن استعراض كفاية وفعالية هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة (HSP/GC/22/2/Add.3).

باء - القرار ٢/٢١: الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

٦ - قام موئل الأمم المتحدة، وفقاً لتوصيات مجلس الإدارة، وبالتشاور الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين، بإعداد خطة عمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل. وأقرت لجنة الممثلين الدائمين خطة العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٧ - وقد قُدمت أربعة تقارير مرحلية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل إلى لجنة الممثلين الدائمين على مدى عام ٢٠٠٨ وجرى بحثها أثناء اجتماعات الفريق العامل. وقُدم إلى مجلس الإدارة تقرير موجز إجمالي في الوثيقة HSP/GC/22/2/Add.2.

٨ - ومن النتائج الرئيسية وضع وإقرار ٣٣ وثيقة للبرنامج القطري للموئل بوصفها الخطوة الأولى في تنفيذ الإطار المعياري والتنفيذي المعزّز على الصعيد القطري، ويشمل ذلك ستة من أقطار ''التنفيذ الموحد'' الثمانية الرائدة؛ واعتماد استراتيجيات لتعبئة الموارد والوسم وإنشاء وحدة لتعبئة الموارد للمساعدة في تعزيز وتوسيع قاعدة المتبرعين وتعبئة الموارد غير التقليدية للتمويل والدعم؛ وصوغ أوراق سياسة واستراتيجية لمجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل وللإطار النتائجي الأساس باستخدام مؤشرات وأهداف وأولويات "SMART"[(١)]؛ واعتماد حدود جديدة لتفويض السلطة واللامركزية.

جيم - القرار ٣/٢١: مبادئ توجيهية بشأن اللامركزية للسلطات المحلية وتمكينها

٩ - عقد فريق الخبراء الاستشاري المعني بتحقيق اللامركزية، بمساعدة حكومتي النرويج والهند، اجتماعات أثناء الفترة المستعرضة لوضع استراتيجية لتنفيذ ومتابعة المبادئ التوجيهية بشأن تحقيق اللامركزية للسلطات المحلية وتقويتها الواردة في الوثيقة HSP/21/2/Add.2، والتي أقرها مجلس الإدارة في مقرره ٣/٢١. وقد ضمّ اجتماع استضافته النرويج ممثلين لوكالات الأمم المتحدة، وكبار الخبراء وأعضاء الرابطة النرويجية للسلطات المحلية.

١٠ - ومن العناصر الرئيسية في استراتيجية المتابعة تعميم المبادئ التوجيهية على نطاق أوسع على المهتمين بالسياسة والتنفيذ. وقد جمّعت المبادئ التوجيهية بشروح خاصة بالمناطق ويجري إنتاجها بشتى اللغات. وعقد موئل الأمم المتحدة أيضاً اجتماعات إقليمية واستشارية مع وزراء الحكومات المحلية من

(١) المحددة والقابلة للقياس وللتحقيق والواقعية والآنية.

أفريقيا في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ومن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في كيوتو في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

١١ - وقد واصل موئل الأمم المتحدة، بدعم من حكومة فرنسا، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والحكومات المحلية، العمل مع المرصد العالمي للديمقراطية المحلية واللامركزية، مركّزاً على جمع عيّنات قطرية تساعد الدول الأعضاء على التشاور وتبادل المعلومات عن قوانين كل منها المتعلقة بالحكم المحلي.

دال - القرار ٤/٢١: المبادئ التوجيهية بشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية

١٢ - عملا بالقرار ٤/٢١ أنشأ موئل الأمم المتحدة فريقاً قوامه مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لالتماس المزيد من المدخلات لمشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية لكل ما قُدم إلى مجلس الإدارة في دورته العشرين. وكان من بين أصحاب المصلحة المدن المتحدة والحكومات المحلية، وممثلو الحكومات المركزية، ومقدمو الخدمات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني. واشتركت أيضاً أجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية اشتراكاً نشطاً في أعمال الفريق.

١٣ - وقد بلغت سلسلة من المشاورات الإقليمية أوجها باجتماع عالمي بمناسبة الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي، المعقود في نانجينغ، في الصين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقدمت المبادئ التوجيهية التي أسفر عنها الاجتماع إلى مجلس الإدارة في الوثيقة HSP/GC.22/2/Add.6، إلى جانب مشروع قرار أعدته لجنة الممثلين الدائمين.

هاء - القرار ٥/٢١: التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في القطب الشمالي

١٤ - قام موئل الأمم المتحدة، وقد أدرك أن تنفيذ القرار ٥/٢١ يتطلب مزيداً من التمويل، بوضع مذكرة لفكرة مشروع لتعزيز القدرة على التكيف لدى المدن التي تواجه آثار تغيّر المناخ. واستناداً إلى ما وصلت إليه أبحاث اليونيب والفريق الدولي المعني بتغير المناخ والمنظمات الأخرى، فإن المشروع المقترح يهدف إلى إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى مدن وبلدات القطب الشمالي المعرضة لمختلف آثار تغير المناخ وذلك بتقديم نُهج وحلول ابتكارية للتخطيط الإنمائي الحضري والإقليمي والوطني. وفي ظل المشروع سيتم وضع وتعزيز وتنفيذ قواعد لتنمية المستوطنات البشرية على نحو مستدام ومتناسق.

١٥ - ومن المتوقع أن يعزز المشروع إلى حد كبير المعرفة والفهم العالميين لآثار تغير المناخ على المستوطنات البشرية والبيئة. وقد صمم بحيث يُنفذ بالتعاون مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات والسلطات المحلية، والمنظمات الدولية، والجامعات ومعاهد البحوث، وجمعيات السكان الأصليين، ومجموعات المدن والقطاع الخاص.

١٦ - وبلغت المباحثات بشأن تنفيذ الطرائق مع مركز أريندال لقاعدة بيانات الموارد العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرحلة متقدمة. ومن المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠٩ اجتماع لفريق خبراء سيجري فيه مزيد من البحث للتحديات المنهجية وترتيبات التمويل.

واو – القرار ٦/٢١: تنمية الشبيبة الحضرية

١٧ – جرى تعميم نتائج دراسة عن مبادرات التنمية التي اضطلعت بها الشبيبة وعن ٢٠٠ ممارسة جيدة في التنمية التي اضطلعت بها الشبيبة من مختلف أنحاء العالم، في الدورة الرابعة في نانجينغ، في الصين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي الدورة نفسها تم تدشين صندوق الفرص للتنمية الحضرية بقيادة الشبيبة. ولا تزال اللجنة الاستشارية للصندوق لم تُنشأ بعد، ولكن فريق توجيه مؤقت قد كُلف بوضع مشروع إجراءات تشغيلية ومعايير للاختيار. وتم إعداد الإجراءات والمعايير وتعميمها على نطاق واسع على الشركاء في جدول أعمال الموئل المهتمين بأمور الشباب الحضري.

١٨ – واستمر العمل في برنامج موئل الأمم المتحدة لتمكين الشباب في كبيره وهو أحد الأحياء الفقيرة ومستوطنة مافوكو غير النظامية في نيروبي لتدريب الشباب أثناء العمل عن طريق بناء مركز التدريب الخاص بهم. وسيكون مرفق التدريب هذا بمثابة مركز في شرق أفريقيا للتكنولوجيات الابتكارية والملائمة لبناء المباني التي يمكن تحمل تكاليفها. ويتم ذلك عن طريق تقديم التدريب العملي في البناء وتطوير الأعمال التجارية وتكنولوجيا إبلاغ المعلومات التي تؤدي إلى أنشطة مولّدة للدخل. ويهدف البرنامج إلى تزويد الشباب بالمهارات الإدارية والتنظيمية، والتأهيل والخبرة والتدريب المهني الأمر الذي يسمح لهم بالمنافسة بنجاح على الأعمال في صناعة البناء.

١٩ – وعلى نحو مماثل، أُنشئ برنامج دولي للتنمية الحضرية بقيادة الشباب، جمع بين تشكيلات من الشباب لم تكن لتُمثّل في هياكل الشباب النظامية التي تعمل في الساحات العالمية والإقليمية والوطنية. وهذا البرنامج يُبرز قصص الابتكار الناتجة عن أعمال فردية لها أثرها على إحداث تغييرات في المجتمعات. وهذه التشكيلات تستعمل شبكة الإنترنت بصورة متزايدة بوصفها أداة للتلاقي الاجتماعي وتستعمل الأداء الحضري والفنون المرئية بوصفها أدوات لمواجهة القضايا الاجتماعية الرئيسية: لمكافحة الاستبعاد والجنوح والعنف؛ ولمكافحة عدم الاكتراث، والتعصب وجميع أشكال التمييز؛ ولإثارة الوعي وتغيير طرق تفكير الناس وتطوير التفكير الناقد – وباختصار، للعمل على تحسين نوعية الحياة، وخاصة في الأحياء المحرومة من حقوقها. وموئل الأمم المتحدة، إذ يتيح هذا البرنامج للتبادل العالمي، إنما يساعد تشكيلات الشباب هذه بأداة أدت إلى زيادة تبادل ومضاعفة الممارسات الابتكارية التي يضطلع بها الشباب لمنع المخاطرات.

زاي – القرار ٧/٢١: الحوافز المستدامة للشراكة العامة – الخاصة من أجل اجتذاب استثمار القطاع الخاص على نطاق واسع في سكن ذوي الدخل المنخفض

٢٠ – شهدت علاقات العمل مع القطاع الخاص تغيراً كبيراً في عام ٢٠٠٨ نتيجة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل. وقد تحولت الفكرة الأساسية إلى ما بعد الأنشطة المشتركة في مجال المسؤولية الاجتماعية الموحدة إلى السعي عن طريق ممارسات الأعمال الأساسية إلى التحضّر المستدام. ولتحقيق هذه الغاية، عزز موئل الأمم المتحدة دعوته وأعمال إدارة المعرفة في هذا المجال وبدأ أشكالاً جديدة من الشراكات والتعاون على الصعيدين العالمي والقطري مع عدد من الجهات منها شركات المياه العامة وقطاع العقارات وذلك لإيجاد نماذج جديدة للمنتجات ولتقديم الخدمات.

٢١ - وفيما يتعلق بالدعوة، قدم موئل الأمم المتحدة مدخلات موضوعية إلى الاجتماعات الوزارية الإقليمية والاجتماعات رفيعة المستوى المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشارك مشاركة فعالة في تلك الاجتماعات. وأسفرت مشاركة موئل الأمم المتحدة في كل حالة عن تكريس جزء كبير من جدول الأعمال لقضايا المشاركات العامة - الخاصة ونظم التمويل الابتكارية.

٢٢ - وقد تضاعفت أعمال موئل الأمم المتحدة بشأن إدارة المعرفة الخاصة بالدعوة فيما يتعلق بأدوات تمويل المستوطنات البشرية ومبادرة أفضل الممارسات. وهذه المبادرة توثّق وتنشر مختلف أدوات تمويل المستوطنات البشرية وأفضل الممارسات. وقد بدأ العمل في إطار المبادرة على التوثيق المنتظم للنُهج القائمة على أساس الأصول لتنمية المجتمعات، وهي تشمل النُهج التعاونية لتنمية الإسكان وصناديق الاستثمار الاجتماعي، وصناديق تنمية المجتمعات الحضرية، ومبادرات تمويل الإسكان القائمة على أساس المجتمع، وبرامج الرهون المجتمعية. وكذلك أدت المبادرة إلى تقوية البحوث بشأن الروابط بين الاقتصاد والإسكان وبين الاقتصاد والمالية.

٢٣ - وفيما يتعلق بالشراكة، عمل موئل الأمم المتحدة على اتخاذ مبادرات مشتركة مع شركات القطاع الخاص التي تسعى إلى الاستفادة من القدرات الأساسية والمزايا النسبية لتلك الشركات. وكان الغرض ذا شقين: تحسين أحوال المعيشة لفقراء المدن وتسخير ما لدى القطاع الخاص من قدرات ومعرفة وتكنولوجيا لدعم الإجراءات الرامية إلى تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف إزاءه.

٢٤ - وقد دخل موئل الأمم المتحدة في نيبال والهند في شراكة مع شركة كوكاكولا الهند لدعم المبادرات المتعلقة بالماء والتصحاح، واستمر في شراكته القائمة مع باسف للمواد الكيميائية من أجل الغاية نفسها. وترمي هذه المشاريع إلى الاستفادة إلى أقصى حد من معرفة الشركتين المذكورتين في إدارة المياه وتنقيتها. وتشمل الأنشطة تعزيز معالجة مياه المنازل في المناطق الحضرية في نيبال وتعزيز حفظ المياه وجمع المياه عن طريق المدارس في الهند. ونتيجة لحملات التوعية بدأ تنفيذ أول مشروع رائد لنظم جمع المياه في المدارس.

٢٥ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يشترك موئل الأمم المتحدة مع شركة أوكسيانا مايتر الأسترالية في دعم شبكة للمياه مجتمعية الأساس للمناطق الحضرية ودون الحضرية في بلدة فيلابولي. والمشروع، الذي سيزود ٠٠٠ ١٣ شخص بالماء النقي، مصمم لتعميم مفهوم الجمع بين مشاركة وملكية المجتمع ومعرفة وتكنولوجيا الأعمال التجارية لتغيير ممارسات الأعمال لمشروع توفير المياه التابع للدولة.

٢٦ - وبناء على دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، بدأ موئل الأمم المتحدة بتنفيذ برنامج عمليات المياه، وهو برنامج تشارك في تنسيقه ودعمه مصلحة المياه في أبو ظبي، ومؤسسة غوغيل، وحكومة إسبانيا. والبرنامج يوفر للقائمين بإدارة مياه البلديات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خطة لتبادل الاستراتيجيات وتطبيق أفضل الممارسات في إيصال مياه الشرب النقية إلى المستوطنات غير النظامية والأحياء الفقيرة.

٢٧ - وفي القرار ٧/٢١ طلب مجلس الإدارة أن يعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في شراكات عامة - خاصة. واستجابة لذلك، أنشأ موئل الأمم المتحدة منتدى الموئل للأعمال من أجل التحضّر المستدام. ويوفر المنتدى لشركات القطاع الخاص، بما فيها شركات تطوير العقارات وشركات ومؤسسات تقديم الخدمات في صناعة البناء، الفرصة لتحديد أفضل الممارسات والاستفادة منها في مجالات منها تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيّف إزاءه، وتحسين السلامة والأمن، والتنمية الاقتصادية المحلية، والعمالة والصحة البيئية الحضرية. وبدعمٍ من الصين والهند ستكون إحدى الخطوات الرئيسية في هذا المسعى الإعلان عن جائزة أعمال تُمنح على الامتياز في تنفيذ الخدمات المستدامة وتطوير الإنتاج وذلك في احتفال خاص يقام في نيودلهي في عام ٢٠٠٩.

٢٨ - وتُذكر هنا، أخيراً وليس أخراً، الخبرة المكتسبة أثناء الفترة المستعرضة فيما يتعلق بمرفق رفع مستوى الأحياء الفقيرة، الذي يمكن أن يُتوقع بأنه سيكون موضوع بحث رئيسي أثناء مداولات مجلس الإدارة في الدورة الحالية بشأن الموضوع الرئيسي للدورة، وهو تمويل الإسكان الذي يمكن تحمله. وسيستفيد موئل الأمم المتحدة من الخبرة المكتسبة من المرفق، ومن خبرته مع مرفق عمليات توفير رؤوس الأموال القابلة للسداد، في وضع السياسات والاستراتيجيات لمجال التركيز ٥ في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية، بشأن التمويل الابتكاري للمستوطنات البشرية.

التعلم من مرفق رفع مستوى الأحياء الفقيرة

يحقق البرنامج الرائد لمرفق رفع مستوى الأحياء الفقيرة تقدما مطرداً في البلدان الرائدة المختارة، وهي إندونيسيا وجمهورية تترانيا المتحدة وسري لانكا وغانا. ويجري تنفيذ نُهج مبتكرة في تعبئة الاعتمادات التجارية النظامية لتمويل رفع مستوى الأحياء الفقيرة ومشاريع الإسكان لذوي الدخل المنخفض. ومن المبتكرات الرئيسية إنشاء ''مرافق تمويل محلية'' بوصفها أحد مقومات نظام تعزيز الاعتمادات النظامية. ومرافق التمويل المحلية هذه تجمع بين المصارف المحلية، وقاطني الأحياء الفقيرة، والحكومات، وتوفر آلية للتسليم والاعتراف بمدخلات وحسن نية كل منها في الجهود الرامية إلى تحسين أحوال المعيشة.

وفي غانا أُنشئ مرفقان محليان للتمويل ويجري إنشاء ثلاثة مشاريع أخرى لتعزيز الاعتمادات. وقدم موئل الأمم المتحدة أيضا دعماً مباشراً من أجل تزويد صندوق فقراء الحضر في غانا برأس المال، وهو الصندوق الذي أُنشئ لتقديم القروض إلى أعضائه من أجل العمل على رفع مستوى الأحياء الفقيرة. وفي إندونيسيا أُنشئ مرفق تمويل محلي على نطاق المدينة في سوراكارتا، ويجري إنشاء مرفق آخر في جوغجاكارتا. ووضعت مشاريع لأربع مستوطنات أخرى. وتم تمويل الاختبارات الميدانية عن طريق القروض المصرفية من قبل مصرف محلي بدعم تقني من موئل الأمم المتحدة. وفي سري لانكا أُنشئ مرفق تمويل محلي على نطاق البلد، يعرف باسم LFSUS، ويعمل حالياً على تولي طلبات تعزيز الاعتمادات من ستة مجتمعات. وساهم موئل الأمم المتحدة في توفير رأس المال لصندوق فقراء المدينة في موراتوا. ويقدم الصندوق القروض لكي تكون لدى المقترضين ضمانة إضافية للحصول على قروض البناء ولتوفير الأموال لرفع مستوى الأحياء الفقيرة. وهنالك حالياً ثلاثة مشاريع يجري تجهيز الاعتمادات لها. وعلاوة على ذلك، فإن العمل جارٍ في الصندوق الاستئماني للمرأة في تترانيا للحصول على الأراضي، بدعم من حكومة بلدية دانجينغ.

حاء – القرار ٨/٢١: آلية صندوق/تمويل أفريقيا بشأن منع ورفع مستوى الأحياء الفقيرة

٢٩ – خلص المشاركون في جلسة افتتاح المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، الذي عقد في ديربان، بجنوب أفريقيا، عام ٢٠٠٥، إلى أن ثمة حاجة إلى آلية تمويل لتوفير تمويل الإسكان والتنمية الحضرية. ولتحقيق تلك الغاية اقترحوا إنشاء ''صندوق التعاون الأفريقي''. وخلص المشاركون في المؤتمر الوزاري الأفريقي الخاص المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، الذي عقد في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إلى أن إنشاء آلية تمويل من شأنه أن يكون المفتاح لنجاح الحكومات والمؤسسات الأفريقية في جهودها لتحقيق منع نشوء الأحياء الفقيرة، ورفع مستوى الموجود منها. وهذا ما أدى إلى اتخاذ مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة القرار ٨/٢١، الذي يدعو إلى إنشاء صندوق أفريقي معني بمنع نشوء الأحياء الفقيرة، ورفع مستوى الموجود منها، ويوصي بإجراء مزيد من الدراسات تمهيدا لإنشاء ذلك الصندوق.

٣٠ – وفي غضون عام ٢٠٠٨ قدم موئل الأمم المتحدة الدعم التقني والموضوعي إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي الثاني المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، الذي عقد في أبوجا في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو ''تنفيذ الغاية ٧، الهدف ١١: التغلب على تحديات التمويل والموارد من أجل الإسكان المستدام والتنمية الحضرية''. وبلغ مجموع البلدان المشاركة في المؤتمر أربعين بلداً.

٣١ – ولقد جمع المؤتمر بين الوزراء والخبراء. وكان جدول أعماله مقسماً تقسيماً واسعاً بين ثلاثة مجالات مواضيعية: التمويل من أجل منع نشوء الأحياء الفقيرة، ورفع مستوى الموجود منها؛ والتمويل من أجل الإسكان الذي يمكن تحمل تكاليفه؛ وتثبيت المؤتمر بوصفه مؤسسة. واعتمد المشاركون في المؤتمر قرار أبوجا وخطة عمل تضمنت مبادئ توجيهية بشأن تمويل الإسكان ورفع مستوى الأحياء الفقيرة وتتعلق بالتنمية الحضرية بصفة عامة. وتتضمن الخطة أيضاً أحكاماً بشأن تثبيت المؤتمر بوصفه مؤسسة وإنشاء آلية استعراض ورصد بشأن الإسكان والأحياء الفقيرة.

طاء – القرار ٩/٢١: حقوق المرأة في الأرض والممتلكات والحصول على التمويل

٣٢ – واصل موئل الأمم المتحدة، أثناء الفترة المستعرضة، تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الصناديق الاستئمانية الخاصة بحصول المرأة على الأرض في أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وغانا وكينيا، بينما قدم الدعم لتشكيل صناديق استئمانية جديدة للحصول على الأراضي في إثيوبيا وبوروندي ورواندا وموزامبيق. ونظمت دورات تعليمية وللتعلّم من النظراء لقادة المجتمعات وموظفي برامج موئل الأمم المتحدة العاملين في هذه الصناديق الاستئمانية الجديدة.

٣٣ – وهناك الآن في جمهورية تترانيا المتحدة ست تعاونيات إسكانية للمرأة، تضم كل واحدة ٥٠ عضواً، مسجلة مع أزانيا بانكورب دار السلام Azania Bancorp Dar-es-Salam Ltd، وهو مصرف خاص وافق على تقديم قروض الإسكان إلى أعضاء التعاونية.

٣٤ – ولصندوق غانا الاستئماني لحصول المرأة على الأرض الآن تعاونيتا إسكان مسجلتان وفروع في ثلاث من ضواحي أكرا. وتم الحصول على الأراضي ويعمل أعضاء الصندوق الاستئماني على

تسجيل الأراضي. وتلقت تعاونيات الإسكان دعماً هائلاً من وزارة شؤون المرأة والطفل، ووزارة موارد المياه والأشغال والإسكان ومن أصحاب المصلحة الآخرين.

٣٥ - وفي كينيا تم تسجيل ثلاث تعاونيات إسكان، ويعمل الصندوق الاستئماني لحصول المرأة على الأرض بالتشارك مع القطاع الخاص والوزارات الحكومية التي تتعامل في الإسكان والتعاونيات.

٣٦ - ويظهر من الخبرة المكتسبة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة أن تقوية الاعتمادات والمدخرات المجتمعية والمساعدة التقنية يمكن أن تحدث معاً فرقاً كبيراً في تيسير حصول الفقراء في المدن وبصفة خاصة المرأة الفقيرة، على الأرض والإسكان.

٣٧ - وتساعد الدروس المستفادة من هذه الخبرات وغيرها، في توفير المعلومات لأعمال موئل الأمم المتحدة المعيارية بشأن سياسات الإسكان والأرض. فعلى سبيل المثال، دأب موئل الأمم المتحدة، عن طريق شبكة الأراضي والأدوات العالمية، على العمل مع اتحاد المساحين الدولي وهو منظمة فنية عالمية يبلغ عدد أعضائها ١١٠ بلدان، على الدعوة إلى استحداث أدوات أرض لصالح الفقراء والمرأة. ويساعد الاتحاد حالياً موئل الأمم المتحدة في وضع ''نموذج اجتماعي لملكية الأرض ومعايير التقييم على أساس المساواة بين الجنسين لأدوات الأرض على نطاق واسع''.

٣٨ - وأخيراً وليس أخراً، فقد أعد موئل الأمم المتحدة خطة عمل أساسها المساواة بين الجنسين بالتشاور مع مجموعة كبيرة من الشركاء، والخبراء المستقلين والمنظمات المشتركة بين الحكومات. وقدمت هذه الخطة إلى مجلس الإدارة في الوثيقة HSP/GC/22/5/Add.2.

ياء - القرار ١٠/٢١: تعزيز الموئل ومؤسسة المستوطنات البشرية: تجربة مالية؛ وآلية للإسكان والهياكل الأساسية لصالح الفقراء

٣٩ - واصل موئل الأمم المتحدة أداء دوره الحفّاز بتيسير التعاون بين المصارف الأهلية والسلطات البلدية ومنظمات الفقراء في المدن لتعبئة وتجميع رأس المال المحلي والاستثمار العام والمدخرات المجتمعية من أجل رفع مستوى الأحياء الفقيرة. ودُعّمت هذه الجهود بإنشاء المرفق التجريبي لعمليات توفير رؤوس الأموال القابلة للسداد، الذي يوفر تعزيز الاعتمادات عن طريق المصارف المحلية لإنعاش الاستثمارات الخاصة في الإسكان والخدمات الأساسية المقدمة للسكان الذين يتلقون الخدمات المنقوصة. وقام موئل الأمم المتحدة، عملاً بما دعا إليه مجلس الإدارة في القرار ١٠/٢١، وبالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بإنشاء صندوق استئماني للمرفق، وبتسمية لجنة توجيه ورصد، وبوضع الصيغة النهائية للإجراءات التنفيذية ودليل تشغيلي.

٤٠ - ووقت كتابة هذا التقرير، كان قد سبق للجنة التوجيه والرصد أن أقرّت عمليتي القرض الأول وتعزيز الاعتماد لمشروعين. وستقدم هذه إلى المؤسسات المالية الأهلية لتمكينها من تقديم القروض من أجل الإسكان لمنخفضي الدخل، ورفع مستوى الهياكل الأساسية.

٤١ - وزاد موئل الأمم المتحدة تطوير علاقات عمله مع مصرف أمريكا Bank of America وعدد من شركات استثمار رؤوس الأموال كجزء من جهوده لتعبئة رأس المال لمبادرات على طراز توفير

رؤوس الأموال القابلة للسداد في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وتركز هذه الترتيبات وغيرها على توفير صكوك تعزيز الاعتمادات، بما فيها الضمانات، للمصارف الأهلية لتقليل ما يُتصور من مخاطر في الاستثمار في الإسكان لصالح الفقراء.

ثانياً – النتائج والإنجازات الرئيسية الأخرى

ألف – تعزيز دور موئل الأمم المتحدة الحافز والسابق للاستثمار

٤٢ – تدعو الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل إلى أن يؤدي موئل الأمم المتحدة دوراً حافزاً قوياً في التسليم بمدى ومستوى التحديات المرتبطة بالتحضّر السريع المرتبك وتغير المناخ. ومواجهة هذه التحديات تتطلب الجهود المتضافرة والموارد من جميع الشركاء في جدول أعمال الموئل. ولتحقيق هذه الغاية، اتخذ موئل الأمم المتحدة الخطوات الأولى نحو إعادة تحديد كيفية عمله مع الشركاء الحاليين والجدد في جدول أعمال الموئل. وقد أدمجت الدروس المستفادة في الحملة العالمية بشأن التحضر المستدام، وذلك سيكون بمثابة الطليعة في أنشطة موئل الأمم المتحدة في مجالات الدعوة والرصد والشراكات.[٢]

الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية

٤٣ – زاد موئل الأمم المتحدة من توسيع وتعميق شراكاته مع المؤسسات المالية. وقد قوّت المنظمة فعالية استثماراتها في الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية بمواءمة خدماتها الخاصة ببناء القدرات قبل الاستثمار مع ملف الإقراض لمصارف التنمية الدولية والإقليمية.

٤٤ – وأنشأ موئل الأمم المتحدة، عن طريق صندوقه الاستئماني للمياه والتصحاح، اتفاقات تعاون مع مصارف التنمية الإقليمية في آسيا وأفريقيا. وحققت هذه الجهود حتى الآن أكثر من ٢,٥ بليون دولار من الاستثمار في المياه والتصحاح لصالح الفقراء في المدن الثانوية في ١٨ بلداً في أفريقيا وآسيا. وهذه المدن هي من أسرع المدن نمواً في العالم، وما لم تُتخذ التدابير الآن لتوفير الهياكل والخدمات الأساسية لها، فإن كثيراً من نموها قد يتمخض عن مستوطنات سيئة التخطيط وأحياء فقيرة.

٤٥ – وتم إبرام ترتيب مماثل في عام ٢٠٠٨ مع مصرف التنمية الأمريكي للنهوض بنوعية المياه والتصحاح والتربية الصحية. ويدعو الترتيب إلى استخدام ١٠ ملايين دولار من المساعدة التقنية والإصلاح المؤسسي لتحقيق بليون دولار من تدفقات الاستثمار سنوياً.

٤٦ – وفي إثيوبيا أُقيم تعاون مع البنك الدولي للعمل معاً على رفع مستوى مشاريع العرض الرائدة بموجب برنامج الماء للمدن الأفريقية في أديس أبابا ولإشراك البرنامج في إعداد مقترحات لمشاريع لفقراء المدن يبلغ مجموع ميزانياتها ١١٩ مليون دولار.

---

(٢) مجال التركيز ١ في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل هو الدعوة والرصد والشراكات.

باء – التقارير الرئيسية

٤٧ – يتناول التقرير العالمي لعام ٢٠٠٧ عن المستوطنات البشرية المعنون تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية والذي نُشر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ثلاثة تهديدات كبرى لسلامة المدن وأمنها: الجريمة والعنف في المدن، وعدم ضمان مدة الحيازة والإخلاء الجبري، والكوارث التي هي من صنع الإنسان. ويحلل التقرير الأنماط في سائر أنحاء العالم فيما يتعلق بكل من هذه التهديدات، مع إيلاء اهتمام خاص لأسبابها الأساسية وآثارها والسياسات الجيدة وأفضل الممارسات التي اعتمدت استجابة لها على صعيد المدينة والصعيد الوطني والصعيد الدولي. ويعتمد التقرير منظور أمن إنساني، همّه سلامة وأمن الناس، بدلاً من الدولة، ويبرز مواضع الاهتمام التي يمكن معالجتها بواسطة السياسة والتخطيط والتصميم والحكم الحضري الملائم.

٤٨ – ويلاحظ التقرير أن معدلات مجموع الجرائم المسجلة في العالم قد أرتفعت في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ بنسبة ٣٠ في المائة، أي من ٣٠٠ ٢ إلى أكثر من ٠٠٠ ٣ جريمة لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص. وفي غضون السنوات الخمس الماضية كان ٦٠ في المائة من جميع سكان المدن في البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ضحايا لجرائم. ويُبرز التقرير عدة إجابات تتعلق بالسياسة وتهدف إلى خفض الجرائم والعنف، وتتراوح بين التخطيط والتصميم والحكم الحضري الفعال وبين النُهج المجتمعية القاعدة وتتولى من خلالها المجتمعات زمام مبادرات منع الجريمة، وبين خفض عوامل المخاطرة من خلال التركيز على مجموعات مثل الشبان الذين يرجح أن يكونوا هم الذين يرتكبون الجريمة.

٤٩ – وفيما يتعلق بأمن مدة الحيازة، يقدر التقرير بأن ما لا يقل عن مليوني شخص في العالم يجري إخلاؤهم لسكنهم قسراً سنوياً. ويؤكد التقرير أن أقل سكان المدن أمناً هم البليون من الفقراء في كافة أنحاء العالم الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة وأن حالات الإخلاء القسري تقع أكثر ما تقع في تلك المناطق التي تسود فيها أسوأ أحوال السكن. ويورد التقرير عدداً من الإجابات الأخيرة المتعلقة بالسياسة بشأن التهديد لأمن مدة الحيازة، بما في ذلك، على الصعيد الدولي، التشريع ضد الإخلاء القسري وحملات ضمان مدة الحيازة، وعلى الصعيد الوطني، السياسات المتعلقة برفع المستوى والتنظيم، وإصدار سندات الملكية وإضفاء الصفة القانونية وتحسين إدارة وتسجيل الأراضي.

٥٠ – ويُظهر التقرير أنه في الفترة ما بين ١٩٧٤ و٢٠٠٣ وقعت ٦ ٣٦٧ كارثة طبيعية في العالم، تأثر بها ٥,١ بليون شخص، مات منهم مليونا شخص. وأصبح ١٨٢ مليون شخص بدون مأوى، في حين بلغ ما بُلّغ عنه من أضرار ١,٣٨ تريليون دولار. ويُظهر التقرير أيضاً أن عدد قتلى حوادث المرور يبلغ ١,٢ مليون شخص سنوياً في العالم. ومن العوامل التي تجعل المدن معرّضة للمخاطر التحضر السريع غير المخطط وتغير المناخ. ويحدد التقرير عدداً من الطرق التي تمكنت بها بلدان ومدن من تقليل مخاطر الكوارث، بما فيها تحسين التعرف على مواقع المخاطر، ووضع التشريعات المتعلقة بتخفيض مخاطر الكوارث، وتقوية نظم الإنذار المبكر، وتخطيط استعمال الأراضي الفعال، وتصميم البنايات والهياكل الأساسية المقاومة للكوارث، ونظم الاتصال والاستجابة للطوارئ وتعزيز القدرة على الإنشاء والإعمار.

٥١ - دُعي القرن الحادي والعشرون ''قرن المدينة''. ذلك أنه سبق أن أصبح نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، وبحلول منتصف هذا القرن ستكون معظم مناطق العالم النامي حضرية في الغالب. ويعتمد تقرير حالة مدن العالم ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، مفهوم ''مدن الوئام'' إطاراً نظرياً من أجل فهم عالم اليوم الحضري وبوصفه أداة عملية لمواجهة أهم التحديات التي تتعرض لها المناطق الحضرية وعمليات تطورها. ولذلك الغرض، يركز على ثلاثة مجالات رئيسية:

(أ) *الوئام المكاني أو الإقليمي*، ولتوضيح ذلك يستقصي العوامل المقررة للنمو والانحطاط الحضري والنتائج المترتبة على التنمية الإقليمية غير المتناسقة والتفاوت الريفي - الحضري؛

(ب) *الوئام الاجتماعي*، ويقدم فيما يتعلق به تحليلاً عالمياً لعدم التساوي بين الدخل والاستهلاك على صعيد المدينة، ودرجات الحرمان من المأوى في مختلف المدن وكيف يضر ذلك بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

(ج) *الوئام البيئي*، وتحت هذا العنوان يُسهم بالحوار المتعلق بتغير المناخ بتقديم بيانات عن استهلاك الطاقة على صعيدي المدينة والأسرة ويبيّن المدن أو السكان الحضر التي تكون أكثر تعرضاً للخطر جرّاء ارتفاع مستوى البحار.

٥٢ - *ويقيّم تقرير حالة مدن العالم ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩* أيضاً شتى الموجودات غير المرئية داخل المدن التي تسهم في تحقيق التآلف مثل التراث الثقافي، والذُخر الاجتماعي ومجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية والرمزية التي تعطي معنى للمدن.

٥٣ - والتقرير، إذ يستخدم فيضاً من البيانات المقارنة، إنما يفتح مجالاً جديداً بتحليله للعوامل الدافعة الرئيسية للنمو الحضري، وأنماط عدم المساواة الحضرية، والدور الذي تستطيع المدن أن تؤديه في تخفيف وطأة تغير المناخ. ومن أهم ما وصل إليه هو أن الحكومات المركزية الوطنية تؤدي دوراً حاسماً في تقرير ازدهار المدن ونموها؛ وأن عدم المساواة في المدن يمكن أن يسبب عدم الاستقرار اجتماعيا وعدم الاستدامة اقتصادياً؛ وأن الاستثمارات المركزة والهادفة يمكن أن تحسن تحسيناً كبيراً حياة سكان الأحياء الفقيرة؛ وأن المدن توفر الفرص لتخفيف وطأة آثار تغير المناخ العالمي، بل وحتى عكس اتجاهها، ذلك أنها توفر وجود الاقتصادات الكبيرة اللازمة لتخفيض التكاليف بالنسبة للفرد الواحد والطلب على الموارد.